A/34/697

19 November 1979

ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

بدء برنامج للاستراتيجية والسياسات الدولية لمكافحة اساءة
استعمال العقاقير

مذكرة من الأمين العام

١ - اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في دورته العادية الاولى لعام ١٩٧٩ ، المقرر
١٧/١٩٧٩ المؤرخ في ٩ أيار/مايو ١٩٧٩ ، الذي قرر فيه أن يوجه نظر الجمعية العامة ، في
دورتها الرابعة والثلاثين ، الى نص القرار ٨ (د - ٢٨) المؤرخ في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٧٩ الصادر
عن لجنة المخدرات (١) ، وكذلك المبادئ المرفقة به والتعليقات التي قدمت في الدورة العادية
الاولى للمجلس لعام ١٩٧٩ (٢) .

٢ - وفيما يلي نص مشروع القرار والمرفق :

القرار ٨ (د - ٢٨) - بدء برنامج للاستراتيجية والسياسات
الدولية لمكافحة اساءة استعمال
العقاقير (٣)

ان لجنة المخدرات،

اذ تشير الى الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ١٢٤/٣٢ المؤرخ في ١٦ كانون الاول/

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٩ ، المطبق رقم ٥ (E/1979/35) ،

الفصل الرابع عشر .

(٢) أنظر E/1979/SR.13 ؛ E/1979/C.2/SR.2-6 .

(٣) أنظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٩ ، المطبق رقم ٥

(E/1979/35) ، الفصل التاسع .

ديسمبر ١٩٧٧ ، الذي رجحت فيه الجمعية العامة من اللجنة ان تدرس امكانية بدء برنامج هادف للاستراتيجية والسياسات الدولية لمكافحة اساءة استعمال العقاقير ، والى مقررها ٧ (د ل - ٥) في هذا الصدد ، والى قرار الجمعية العامة ١٦٨/٣٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، بشأن عدد من جوانب المراقبة الدولية للمخدرات ،

وان تضع في اعتبارها أن اساءة استعمال العقاقير تتزايد ، وأن آثارها السيئة واضحة في كثير من أنحاء العالم ، وأنه ينبغي النظر الى مكافحة اساءة استعمال العقاقير على انها جهد جماعي ينبغي أن يطلب بشأنه من الدول المعنية كافة ، سواء كانت منتجة أو مصنعة أو مستهلكة ، ومن المجتمع الدولي بأسره ، أن يضطلع كل منها بالدور الواجب في هذه المعركة بحيث تكون جهود كل منها مكملة لجهود الاخرى ،

وان تدرك ان الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ ، وبروتوكول عام ١٩٧٢ المعدل لها ، واتفاقية المؤتمرات العقلية لعام ١٩٧١ ، تشكل حجر الزاوية لنظام المراقبة الدولية للمخدرات ، وان تلاحظ ما اكتسبه المجتمع العالمي ، على مدى السبعين عاما الماضية ، وبصفة خاصة على مدى العقد الماضي ، من خبرة في مكافحة خطر العقاقير ، وما أحرز من نجاح رغم ظهور مشاكل جديدة أكثر تعقيدا ،

وان تحيل علما بـ " ورقة العمل المتضمنة للمبادئ التوجيهية لبرنامج الاستراتيجية والسياسات الدولية لمكافحة اساءة استعمال العقاقير " ، التي اعدتها اعضاء مكتب اللجنة (٤) ،

١ - ترغب في أن تقترح المبادئ المرفقة بهذا القرار بوصفها دليلا لما يبذل مستقبلا من أنشطة دولية لمكافحة اساءة استعمال العقاقير ؛

٢ - ترجو من الأمين العام :

(أ) أن يكلف شعبية المخدرات بأن تعدد فورا ، بالتعاون مع الهيئات والوكالات والمنظمات الاخرى المعنية ، برنامجا عمليا وديناميا لمكافحة اساءة استعمال العقاقير ، أخذا في الاعتبار المبادئ المرفقة ؛

(ب) أن يكفل تمويل تنفيذ الأنشطة القانونية العادية لشعبية المخدرات من الميزانية العادية ، وتمويل تنفيذ الأنشطة الخارجة عن الميزانية من مصادر خارجة عن الميزانية ؛

(ج) أن يقدم التشجيع المناسب لتخصيص مزيد من الموارد المالية من الميزانية العادية للهيئات والوكالات والمنظمات الاخرى لدعم ما تضطلع بها من أنشطة متصلة بالمخدرات ؛

(د) أن يكفل أيضا قيام اللجنة برصد تنفيذ البرنامج ؛

٣ - ترجو أيضا من الأمين العام ان يقدم تقريرا الى لجنة المخدرات في دورتها القادمة عما قد تم القيام به لتنفيذ هذا القرار ؛

٤ - تدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى توجيه نظر الجمعية العامة ، في دورتها الرابعة والثلاثين ، الى نص هذا القرار والمبادئ المرفقة به ، مع أى تعليقات قد يراها المجلس مناسبة .

الجلسة ٨٧٧

٢٣ شباط / فبراير ١٩٧٩

المرفق

البيدء التي تشكل الاساس لبرنامج الاستراتيجيـــــة والسياسات الدولية لمكافحة اساءة استعمال العقاقير

- ١ - تعزيز جهاز المعاهدات عن طريق ما يلي :
- (أ) انضمام جميع الحكومات الى المعاهدات وتصديقها عليها في وقت مبكر ؛
- (ب) تطبيق احكام المعاهدات عن طريق لعمال قوانين ولوائح وطنية شاملة ؛
- (ج) تنفيذ ولعمال هذه القوانين واللوائح ؛
- (د) الاستعراض المتواصل لجدول المعاهدات لاعادة تصنيف العقاقير المعهدة فيها أو اضافة عقاقير جديدة عند الاقتضاء ؛
- (هـ) دراسة كفاية نظامي الابلاغ والمراقبة المنصوص عليهما في الاتفاقية الوحيـــــة للمخدرات لعام ١٩٦١ ، وفي الاتفاقية نفسها بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٢ ، وبحث مدى استصواب اخضاع زراعة وتصدير جميع المواد الخام للمخدرات وتصنيع وتصدير المشتقات القلووية المستخلصة منها ، لما يرى مناسبا من القيود والرقابات في كل حالة على حدة وبما يكفل توازنا معقولا بين العرض والطلب المشروعين ؛
- (و) دراسة وبحث مدى استصواب ادماج الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ ، بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٢ ، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ في معاهدة واحدة ، ان أمكن ، في وقت ما في المستقبل بخية تفادي الازدواج والتداخل .
- ٢ - تحسين التعاون الدولي والاقليمي والثنائي في المجالات الرئيسية الثلاثة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير ، ألا وهي الانتاج غير المشروع ومراقبة الاتجار غير المشروع ، وخفض الطلب .
- ٣ - النقضاء على الانتاج غير المشروع للمواد الخام للمخدرات ، وبصفة خاصة الأفيون ، وكذلك نبات القنب وجنبه الكوكا ، عن طريق تنفيذ برامج استبدال المحاصيل (أنظر رقم ٦ أدناه) .
- ٤ - خفض الطلب غير المشروع عن طريق ما يلي :
- (أ) قيام البلدان المعنية نفسها باتخاذ التدابير اللازمة لخفض الطلب ؛
- (ب) تنفيذ البرامج القطرية للرعاية الصحية الاولية والبرامج التعليمية والاجتماعية - الاقتصادية وبرامج اعادة التأهيل في البلدان النامية ؛
- (ج) تنفيذ برنامج عمل دولي لخفض الطلب ، بحيث يشمل استخدام " الكتاب المرجعي لتدابير خفض الطلب غير المشروع على العقاقير " الذي أعدته شعبة المخدرات ؛

(د) توسيع وتكثيف البحث في مجال علم الأوبئة ، وتوسيع وتكثيف معرفة أسباب وودوافسع وآثار ونتائج اساءة استعمال العقاقير من جميع نواحيها ؛

(هـ) تشجيع انتشار البرامج الاعلامية الايجابية القائمة على أساس القيم الاجتماعية الجهورية لكل بلد ، والرامية الى خلق مناخ مناسب لتعبئة الرأي العام ضد اساءة استعمال العقاقير ، بغية مواجهة ما تحدثه من ضرر اجتماعي ؛

(و) تقييم نتائج تدابير وأساليب الوقاية والعلاج واعادة الاندماج في المجتمع .

٥ - مواصلة مكافحة الاتجار الدولي غير المشروع في العقاقير عن طريق ما يلي :

(أ) ادخال تحسينات على تبادل المعلومات وعلى التعاون المتعدد الاطراف والثنائي ، وبصفة خاصة على المستويات الاقليمية والاقليمية ، مع وكالات مثل منظمة الشرطة الجنائية الدولية ومجلس التعاون الجمركي ؛

(ب) انشاء جهاز أكثر فعالية لمعاهدات تسليم المجرمين فيما بين البلدان المعنية ؛

(ج) تحديد المعاملات المالية المتصلة بالاتجار غير المشروع في العقاقير .

٦ - تعزيز أعمال صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير عن طريق ما يلي :

(أ) قيام جميع البلدان ، القادرة على التبرع ، بتقديم تبرعات سخية متصلة ؛

(ب) التركيز على اكثر المشاريع فعالية ، بما في ذلك البرامج القطرية المتعددة القطاعات ؛

(ج) تنفيذ برامج الوقاية من اساءة استعمال العقاقير والعلاج ، واعادة التأهيل واعادة الادماج في المجتمع ، وكذلك برامج استبدال المحاصيل ؛

(د) أثر الصندوق في حفز وكالات التمويل الاخرى والحكومات لتدبير تمويل البرامج الكبيرة لاستبدال المحاصيل بعد انتهاء المشاريع التجريبية ؛

(هـ) تشجيع البلدان النامية ، عند طلبها للمعونة الانمائية ، على منح الاولوية الصليا لبرامج التنمية الريفية في مناطق الزراعة غير المشروعة للنباتات المخدرة ؛

(و) وضع تقارير التقييم عن المشاريع المهمة ؛

(ز) قيام لجنة المخدرات بتوفير الارشاد والاشراف .

٧ - تحقيق توازن بين الطلب والعرض في مجال استخدام المخدرات في أغراض مشروعة ، وذلك عن طريق ما يلي :

(أ) منع زراعة الخشخاش - بخرس إنتاج كل من الأفيون وقش الخشخاش لاستخلاص المشتقات القلوية للتصدير - في بلدان غير البلدان التي ثبت تقليديا إنتاجه فيها ، إلا في حالة الانتاج بخرس اجراء الابحاث ؛

(ب) قصر زراعة الخشخاش ، طبقا لما نص عليه في الفقرة (أ) أعلاه ، وتصنيع المشتقات القلوية بفرض التصدير ، على الكميات اللازمة لمواجهة الطلب العالمي المشروع على مشتقات الأفيون ، حسبما تقدره الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات على أساس جملة أمور من بينها المعلومات التي تقدمها الحكومات ؛

(ج) الحد من بيع مشتقات الأفيون غير المشروعة المضبوطة كمصدر عادي أو منتظم للدخل للحكومات ؛

(د) حماية المصالح المشروعة للمنتجين التقليديين ، الذين يتحملون تضحيات كبيرة لضمان فعالية المراقبة ؛

(هـ) دراسة مدى استصواب ادخال نظام تقديرات للطلب على المؤثرات العقلية في المستقبل .

٨ - التنسيق المناسب لأنشطة البحث وتبادل المعلومات لتفادي الأعمال غير الضرورية ، وتبديد الموارد المالية ، وكفالة استمرار أعمال مختبر الأمم المتحدة للمخدرات ، وبصفة خاصة :

(أ) وظيفة المختبر بوصفه حلقة وصل فيما يتعلق بالأبحاث التي تقوم بها المؤسسات الوطنية والدولية على العقاقير التي يساء استعمالها ، وبصفة خاصة العقاقير المستخلصة من خشخاش الأفيون ونبات القنب ؛

(ب) ما يتقدمه من مساعدة تقنية للحكومات عن طريق توفير التدريب على أساليب التعرف على العقاقير المضبوطة في الاتجار غير المشروع ، وعن طريق تزويد المختبرات الوطنية بالمعدات والعينات المرجعية والمؤلفات العلمية المتعلقة بالعقاقير التي يساء استعمالها ؛

(ج) ما يتوهم به من أعمال في مجال وضع قائمة متعددة اللغات بالمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية ، والجمع بين هذه القائمة وقائمة المخدرات المتعددة اللغات .

٩ - تحديد المجالات الواضحة لمسؤولية كل هيئة من هيئات الأمم المتحدة وكل وكالة من وكالاتها المتخصصة التي تعمل في مجال مكافحة الدولية لاساءة استعمال العقاقير ، بقصد تحقيق التنسيق وتفادي الازدواج والتداخل في الأنشطة ، واحداث وفورات ، وتيسير الادارة والتنظيم ، دون الاخلال بالمسؤوليات المسندة الى كل منها بموجب المعاهدات أو المواثيق ذات الصلة .

١٠ - تحقيق أولوية أعلى من المتوسط للمكافحة الدولية لاساءة استعمال العقاقير في الميزانية العادية للأمم المتحدة ، بخية تدبير العدد الكافي من الموظفين والموارد المالية الكافية لجميع الهيئات التي تعمل في مجال المراقبة الدولية للمخدرات في اطار منظومة الأمم المتحدة .